الأنباء
الاربعاء 28 مارس 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

تداول «الوطني» من دون توزيعات يهوي بالمؤشرات الوزنية

تراجعت مؤشرات بورصة الكويت جماعيا بنهاية تعاملات جلسة أمس، حيث هبط السعري 0,07٪ إلى النقطة 6619,33 خاسرا 4,9 نقاط، كما تراجع الوزني وكويت 15 بنسبة 1,05٪ و1,55٪ على الترتيب. ويأتي تراجع المؤشرات الوزنية بالتزامن مع تداول سهم «الوطني» دون الحق في التوزيعات النقدية وهو ما أدى الى تداول السهم بأسعار تقل عن إغلاق أمس بنفس قيمة التوزيع البالغة 30 فلسا للسهم لينهي أكبر الأسهم وزنا وتأثيرا في المؤشرات الوزنية تعاملات الجلسة منخفضا 4,5٪ عند 718 فلسا.

اتفاقيات دولية تمنعها من فرض قيود على المدفوعات الجارية أو أي ترتيبات تمييزية لمبادلة العملة

«الأنباء» تكشف: الكويت لا يمكنها فرض ضرائب على تحويلات الوافدين

فرض الضريبة يزيد العوائق أمام تحول الكويت لمركز مالي إقليمي

حرية تملك العقار وأسهم الشركات تخفض التحويلات وتفيد الاقتصاد

احمد عوض

كشفت «الأنباء»، أن الكويت لا يمكنها فرض ضرائب على تحويلات الوافدين لديها باعتبارها عضوا في مؤسسات مالية عالمية وقامت بالتوقيع على مواد اتفاقية تأسيس تلك المؤسسات والتي تشمل امتثال كل بلد عضو لالتزاماته وتتضمن تجنب فرض قيود على المدفوعات الجارية.

وتنص المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد التي تعد الكويت عضوا فيه، على التزام الأعضاء بعدم فرض قيود على أداء المدفوعات والتحويلات المتعلقة بالمعاملات الدولية الجارية.

وتكشف المادة الثامنة في بند اخر منها على انه لا يجوز لأي بلد عضو في صندوق النقد ان يدخل في أي ترتيبات تمييزية لمبادلة العملة او يشترك في ممارسات تعدد أسعار الصرف.

وتشير التفسيرات الايضاحية لمواد الصندوق ان الضريبة على التحويلات المالية التي من الممكن ان يفرضها أحد أعضائها تؤدي الى انعكاسات على امتثال العضو لمواد اتفاق صندوق النقد الدولي، اذ يمكن أن تؤدي الضريبة على التحويلات الى قيود على الصرف اذا زادت تكلفة اجراء التحويلات للمعاملات الدولية.

وتضيف المذكرات الايضاحية ان بلوغ أكثر من 2٪ بين أسعار الشراء والبيع في معاملات التبادل الفوري بين عملة العضو وأي عملة أخرى من أعضاء الصندوق يتطلب موافقة مسبقة من الصندوق.

وتؤكد قواعد الصندوق انه يجب ألا يتسبب الاجراء الرسمي الذي تتخذه دولة عضو في فروق أسعار الصرف وعروض الأسعار المتعارضة بشكل غير معقول عن تلك الناشئة عن التكاليف التجارية العادية ومخاطر المعاملات التبادلية.

ويذكر ان اللجنة المالية البرلمانية الكويتية اعلنت اعداد مشروع قانون يطرح قريبا بشكله النهائي، لفرض ضريبة على تحويلات العمالة الوافدة الى الخارج على شرائح تصل الى 4٪ على المبلغ المحول.

مركز مالي

وبحسب خبراء يتعارض مشروع القانون الذي يجري العمل على اعداده مع خطط الكويت لان تكون مركزا ماليا اقليميا، حيث سيؤدي القانون الى هجرة الكفاءات وفقدان جاذبية العمل في الدول التي تطبق مثل هذه الضريبة حيث ان معظم العمال الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي لديهم دخل منخفض نسبيا ويعوض ذلك اللجنة الضريبية التي تتمتع بها الكويت بالمقارنة مع دول أخرى تطبق ضرائب على الدخل وضرائب أخرى.

قنوات استثمارية

ويرى الباحث محمد رمضان أن فرض ضرائب على تحويلات العاملين يحمل اضرارا أكبر من المنافع التي ستعود على البلاد جراء تطبيقها. وأشار الى ان تجربة الامارات في خلق قنوات استثمارية تستوعب مدخرات الوافدين من الأمثلة التي يجب دراستها بدلا من فرض ضرائب ستؤدي بالنهاية الى التلاعب والتهريب وتؤثر على استفادة البلاد حيث ستحمل المواطن بالنهاية تبعات القرارات عبر زيادة اجر العمالة لديه لتعويض الضريبة.

وأوضح رمضان ان هناك قنوات استثمارية يمكن خلقها لتستوعب الكم الكبير من التحويلات التي تتدفق للخارج منها اتاحة الفرصة لتملك العقار وفتح المجال بشكل أكبر للاستثمار في الأسهم وهو ما سيخدم البورصة والشركات الكويتية، بالاضافة الى تعديل قوانين الاقامة التي تسمح بمنح الاقامة المربوطة بالملكية لتمنح الوافدين الطمأنينة بالاستثمار في البلاد.

ولتجنب الخضوع للضريبة، سيلجأ المحولون الى قنوات غير رسمية لتحويل الأموال من خلال الأصدقاء أو الأقارب أو ببساطة حمل الأموال بأنفسهم.

رسوم وليست ضرائب

وستكون الكويت في حال تمرير القانون الأولى خليجيا التي تطبق ضريبة مباشرة على تحويلات العمالة الوافدة لديها، فيما تطبق الامارات والسعودية بعد دخول ضريبة القيمة المضافة حيز التنفيذ مع بداية العام ضريبة بواقع 5٪ على رسوم التحويل وليس على إجمالي المبلغ المحول ليصل متوسط تلك الرسوم في الامارات نحو 1,5 درهم، وفي السعودية تحتسب فقط على رسوم التحويل وبنسبة 5٪، ويدفعها الشخص الذي يحول الأموال.

تحويلات قياسية

وبحسب خبراء فإن مقارنة دولة مثل المانيا يبلغ عدد المهاجرين فيها نحو 19 مليون شخص فيما يبلغ متوسط تحويلات المهاجرين العاملين فيها نحو 5 مليارات دولار سنويا بالمقارنة مع الكويت التي يبلغ عدد الوافدين فيها نحو 3 ملايين عامل ويبلغ متوسط تحويلاتهم السنوية 15 مليار دولار، أي انها زيادة تبلغ 200٪ عن التحويلات من المانيا.

ووفقا لبيانات المركزي الكويتي بلغ اجمالي التحويلات للوافدين في 2017 نحو 4,1 مليارات دينار بتراجع 10٪ عن مستواها في 2016 البالغ 4,56 مليارات دينار، فيما سجلت اعلى مستوياتها في 7 سنوات بالعام 2014 لتصل الى 5,1 مليارات دينار بالتزامن مع ارتفاع قياسي في أسعار النفط تخطى معه مستويات 100 دولار للبرميل.

ويرى صندوق النقد الدولي ان فرض ضريبة على التحويلات الخارجية، سوف يحقق عائدات قصوى تبلغ 0,3٪ من اجمالي الناتج المحلي الخليجي أو 4 مليارات دولار حيث يبدو هذا ضئيلا نسبة الى التعديلات المالية المطلوبة في المنطقة، حيث يستلزم تطبيق الضريبة تكاليف تشغيلية وادارية من شأنها أن تقلل من عائدات الايرادات الصافية من الضريبة.

أي إجراءات تزيد فرق معاملات تبادل العملات عن 2٪ تتطلب موافقات مؤسسات مالية دولية

المهاجرون في ألمانيا 19 مليونا يحولون ثلث تحويلات وافدي الكويت

بـ 0,25٪ تعويضاً للبنوك بعد رفع الفائدة على الودائع

«المركزي» يرفع العائد على السندات والتورق

مصطفى صالح

رفع بنك الكويت المركزي العائد على السندات والتورق ربع نقطة مئوية ليصل العائد على السندات والتورق لمدة 3 أشهر لـ 2,25٪ مقارنة بعائد يصل الي 2٪ على السندات لنفس الأجال والتي صدرت في 19 الجاري.

ويتزامن الإصدار مع رفع المركزي سعر الخصم الأربعاء الماضي ربع نقطة مئوية ليصل الى 3٪ تبعا لرفع الفيدرالي الأميركي الفائدة بنفس النسبة.

وكان المركزي قد رفع الفائدة على السندات والتورق في كل مرة زادت فيها البنوك الفائدة على الودائع رغم تثبيت سعر الخصم في يونيو وديسمبر من العام الماضي.

وأصدر المركزي أمس سندات بقيمة 200 مليون دينار لأجل 3 أشهر أمس بعائد 2,25٪ وتمت تغطية الإصدار بما يزيد على 9 مرات بقيمة إجمالية للطلبات التي تم تقديمها من البنوك للحصول على الإصدار وصلت لـ 1,81 مليار دينار.

ولم يتزامن الإصدار مع أي استحقاقات في نفس التاريخ كما جرت العادة خلال الإصدارات الماضية لسندات بنك الكويت المركزي والتورق المقابل في إشارة الى استخدام الإصدار لسحب سيولة زائدة بالقطاع المصرفي الكويتي.

ورفعت بنوك كويتية الفائدة على الودائع بربع نقطة مئوية عقب زيادة المركزي سعر الخصم بالقيمة نفسها، وكان المركزي قد قام بتثبيت سعر الخصم مرتين في ديسمبر ويونيو من العام الماضي وحينها قامت البنوك برفع الفائدة على الودائع ما زاد من تكلفة الفائدة ولم يتبق سوى العائد على السندات لزيادة إيرادات الفائدة لديها.

الإصدار لا يقابله استحقاق ويسحب سيولة فائضة بالقطاع المصرفي

الموازنة بين فائدة الاقتراض الحكومي والتجاري بعد انخفاض هامش المخاطرة إلى نقطة الصفر!

وفي تعليقه على قرار المركزي الأسبوع الماضي برفع سعر الخصم، أوضح محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل أن التسارع الذي تشهده أسعار الفائدة الأميركية أبرزت الحاجة إلى مواصلة تعزيز تنافسية العملة الوطنية وجاذبيتها كوعاء مجز وموثوق للمدخرات المحلية.

وأشار الى ان البيانات المتاحة إلى الحاجة لزيادة الاتساق بين عناصر منظومة أسعار الفائدة المحلية وتحديدا بين أسعار الفائدة على أدوات الدين العام وسندات البنك المركزي من جانب، وأسعار الفائدة على القروض التجارية من جانب آخر، حيث ترتب على الزيادة في أسعار الفائدة على الاقتراض الحكومي انحسار فيما يعرف بهامش المخاطرة المرتبط بالاقتراض التجاري. ولهذه الاعتبارات مجتمعة بات من الضروري التحرك من خلال رفع سعر الخصم في هذه المرحلة.

لكن رفع المركزي لفائدة إصدارات السندات والتورق يبقى هامش المخاطرة كما هو قبل الاربعاء الماضي لأن الزيادة على عائد السندات جاء بالقيمة نفسها التي زاد بها المركزي سعر الخصم بربع نقطة مئوية.

وأوضح الهاشل تتوافر مساحة مناسبة للتحرك المرن نسبيا في توظيف أدوات السياسة النقدية لتعزيز معدلات الفائدة على الودائع بالدينار، أخذا في الاعتبار الحدود القصوى القائمة لأسعار الفائدة على القروض المرتبطة ضمن هوامش محددة بسعر الخصم.

ومنذ بداية العام الحالي اصدر بنك الكويت المركزي 10 إصدارات من السندات والتورق بقيمة إجمالية 2,08 مليارات دينار جميعها لمدة 3 أشهر عدا إصدار وحيد في 9 يناير الماضي لأجل 6 أشهر.

وضع اللمسات الأخيرة لحفر البئر الاستكشافية البحرية الأولى

جعفر: نقلة نوعية في تاريخ «نفط الكويت» لتصدير 3 أنواع من الخام الكويتي

جمال جعفر

أحمد مغربي

كشف الرئيس التنفيذي في شركة نفط الكويت جمال جعفر عن خطة وتوجهات الشركة خلال السنة المالية المقبلة 2019/2018 والتي ستبدأ بعد ايام، حيث قال ان الشركة ستقوم بتشغيل منشأة الإنتاج المركزية للنفط الثقيل من طبقة فارس السفلية بجنوب الرتقة خلال العام المالي الحالي وتشغيل المنشأة الثالثة للإنتاج الجوراسي في غرب الروضتين، وتثبيت إنتاج المنشأتين الأولى والثانية في الصابرية وشرق الروضتين.

وقال جعفر ان «نفط الكويت» ستعمل على ضمان تشغيل وإدارة عمليات مركزي التجميع 29 و30 في شمال الكويت والعمل على تسريع إنجاز تنفيذ مركز تجميع 31، بالاضافة الى تكامل جهود مديريات الشركة المختلفة ومجموعات العمل للتغلب على التحديات التي تشكلها الزيادة في إنتاج المياه وصيانة الضغط من خلال استكمال عدة مشاريع في جنوب وشرق الكويت وشمال الكويت.

وأوضح جعفر في موجز اخباري تم توجيهه الى العاملين في الشركة وحصلت «الأنباء» على نسخة منه، ان الشركة ستقوم بتنسيق الجهود مع قطاع التسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية لتحقيق نقلة نوعية في تاريخ الشركة من خلال التنفيذ الناجح لعملية الفصل بين كل من النفط الخام الخفيف الممتاز والنفط الخام الثقيل، ليتم إطلاقهما كمنتجين في السوق العالمية بجانب منتجنا الأساسي وهو خام التصدير الكويتي. بالإضافة إلى ذلك، ستبدأ شركة نفط الكويت عهدا جديدا في استجابتها لاستراتيجية 2040، من خلال وضع اللمسات الأخيرة على المتطلبات التعاقدية لحفر البئر الاستكشافية البحرية الأولى، مما سيفتح آفاقا جديدة في تعزيز إمكاناتنا وزيادة قدرتنا الإنتاجية.

ومن ناحية أخرى، فإن أحد أهم التحديات المرتقبة خلال 2019/2018 تتمثل في زيادة أسطول أبراج الحفر لدى الشركة، وذلك لتعزيز قدرتنا على تحقيق التوجهات الاستراتيجية لعام 2020، والتي تستلزم الوصول بالطاقة الإنتاجية إلى 3,650 ملايين برميل من النفط يوميا.

وأضاف جعفر قائلا: «تقترن التحديات السابق ذكرها بتحد جديد ناتج عن ترشيد النفقات التشغيلية، حيث إنه علينا أن نعمل بكفاءة وفعالية من أجل تحقيق أهدافنا ضمن ما يفرضه الترشيد في الميزانية».

وذكر أن النجاح في تنفيذ استراتيجية 2040 أمر بالغ الأهمية لتحقيق خططنا متوسطة وطويلة الأجل، وبالتالي فإن إطلاق مبادراتنا الاستراتيجية، والتي تشمل كافة الأنشطة الأساسية والمساندة لدى الشركة، تعتبر محطة رئيسية في رحلتنا نحو مستقبل أفضل.

زيادة أبراج الحفر لوصول الطاقة الإنتاجية إلى 3,650 ملايين برميل بحلول 2020